

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

- الرئيسة: السيدة إنتلمان (إستونيا)
وفيما بعد: السيد أتيانتو (نائب الرئيسة) (إندونيسيا)
وفيما بعد: السيدة إنتلمان (الرئيسة) (إستونيا)

المحتويات

- البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)
(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)
(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)
(د) السلع الأساسية (تابع)
تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/61/136)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/61/152)

(د) السلع الأساسية (تابع) (A/61/202)

لتحقيق الاستقرار للنظام ككل. وهناك أيضا حاجة ماسة إلى تخفيف أثر التقلب المفرط في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وتحسين شفافية التدفقات المالية، والمعلومات المتعلقة بها. وفي هذا الصدد، يجب أن تعتمد المؤسسات المالية الدولية مجموعة مرافق مالية للاستجابة إلى الأزمات المالية وأثر عدواها. وأخيرا، يجب أن يبحث المجتمع الدولي التدابير الأكثر إتساقا وتنسيقا لدعم الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان النامية المتوسطة الدخل. وإذا أريد القضاء على الفقر في تلك البلدان، هناك حاجة ماسة إلى موازنة النظم الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية.

٤ - ومضى قائلا إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي لتنفيذ إلغاء الديون، ولكنه شدد على الحاجة إلى مواصلة التأكيد على آليات الإضافة والأهداف التي يتعين تحقيقها. ويجب أيضا إيلاء النظر في اعتماد تدابير ومبادرات إضافية لضمان القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل عن طريق زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء جميع الديون الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلتها لصالح البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لا تشكل جزءا من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)، وكذلك استكشاف آليات لمعالجة مشاكل ديونها بصورة شاملة. وينبغي تطبيق تحليلات القدرة على تحمل الديون على نحو مرن وعدم افتراضها على أساس مؤشرات الإدارة غير الموضوعية. وبدلا من ذلك، ينبغي إيلاء النظر لنمو البلدان النامية واحتياجاتها الإنمائية الطويلة الأجل.

٥ - وانتقل إلى قضية السلع الأساسية، فقال إن من الأهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة هذا القطاع في النمو

١ - السيد لورويو (جنوب أفريقيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار إلى أن بلايين الأشخاص مازالوا يعيشون في جوع وفقر. وإذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥، يجب تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة عاجلة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة متعددة الأطراف. ويجب أن تقوم مؤسسات بريون وودز بدور أنشط في صياغة استراتيجية عالمية للقضاء على الفقر والجوع. ومن الضروري تعزيز صوت واشتراك البلدان النامية في عملياتها المتعلقة باتخاذ القرارات. وكرر تأكيد دعوة المجموعة إلى اعتماد مجموعة شاملة تعالج جميع القضايا الرئيسية في موعد نهائي محدد.

٢ - وبعد أن أعرب عن القلق إزاء نمط مشروطيات الإقراض في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قال إن المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية يجب أن تراعي على النحو الواجب الحاجة إلى توفير مجال لتحرك السياسة الوطنية والحرية لتصميم السياسات وفقا للأوضاع الوطنية واستراتيجيات التنمية الوطنية.

٣ - وأردف قائلا إن المؤسسات المالية الدولية تقوم بدور بالغ الأهمية في رصد اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وفي حين أن الاتفاق الأخير المتعلق بتعزيز رقابة صندوق الدولي جدير بالملاحظة، يقتضي بذل المزيد من الجهود المكثفة

بالشراكة العالمية من أجل التنمية، وهي الأساس لبلوغ الأهداف الإنمائية المشتركة. أما متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فقد تم النظر فيها بالفعل في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد في نيسان/أبريل ومرة أخرى في دورته الموضوعية التي عقدت في جنيف. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الحوار المقبل الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٧. وتلك الفرص أساسية لتحسين الشراكة العالمية وتعزيز تبادل الآراء بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٨ - واستطرد قائلاً إنه نتيجة للنمو الاقتصادي العالمي القوي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، أنقذ ملايين الأشخاص من الفقر. بيد أن العدالة والتنمية المستدامة مازالا يشكلان تحديات رئيسية، شأنهما في ذلك شأن المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، والمناخ التجاري والإدارة العامة. وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً يتطلب زيادة بذل الجهود في جميع الجوانب. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره لأن عدداً متزايداً من البلدان اعتمدت ورقات استراتيجياته لتخفيف حدة الفقر واستمر في تحسينها، وبذلك وفر إطاراً شاملاً لجميع الجهات الفاعلة. والنمو الاقتصادي القائم على قطاع خاص قوي، مع أنه ضروري، ليس كافياً لضمان تحقيق التنمية المستدامة. ولكي يعود بفوائد دائمة، يجب أن يكون مدعوماً ببيئة مستدامة. وفي هذا الصدد، رحب بالجهود المستمرة التي يبذلها صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات العالمية، مع تعزيز النمو العالمي في الوقت ذاته. ولن تمتد فوائد النمو لتشمل كافة السكان إلا إذا عولجت التفاوتات في الدخل وتوزيع الدخل والوصول إلى الموارد المنتجة، والصحة، والتعليم والعمالة. وينبغي أن يكون الأشخاص ذوو الموارد المحدودة بمثابة القوى الدافعة، لا

الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ويعتمد كثير من البلدان النامية على السلع الأساسية. وبرغم الزيادات الأخيرة في أسعار بعض السلع الأساسية، من غير المرجح أن يكون الاتجاه الآخذ في الانخفاض قد انعكس إلى الأبد. وعلاوة على ذلك، مازالت الصعوبات المتعلقة بطاقة العرض والاشتراك الفعلي في سلسلة الإضافة للقيمة تحول دون استفادة كثير من البلدان النامية استفادة كاملة من تلك الزيادات.

٦ - واحتتم قائلاً إن المجموعة تلاحظ مع القلق أن تقرير الأمين العام المتعلق بالاتجاهات والتوقعات العالمية للسلع الأساسية (A/61/202) يركز على تجارة السلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب، في حين لاتزال تجارة السلع الأساسية بين الشمال والجنوب العنصر الأساسي لخلق سوق عالمية منصفة. وأخفق التقرير أيضاً في معالجة الهيمنة المستمرة للشمال على أسواق السلع الأساسية، مما يعوق وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وتشعر المجموعة بالقلق أيضاً لأن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية المنشأة في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الحادي عشر لم تباشر عملها، بسبب الافتقار إلى الدعم المالي. وأخيراً، تدعو المجموعة البلدان المتقدمة النمو إلى العمل من أجل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية بصورة كاملة في الوقت المناسب.

٧ - السيد روزنغرين (فنلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين إلى الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، جمهورية ملدوفا وأوكرانيا، فقال إن الدافع الرئيسي لتوافق آراء موننتيري مازال قائماً. ومازال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالكامل

الأوروبي أيضا بدور قيادي في مختلف المبادرات المتعلقة بالموارد الابتكارية للتمويل. وبوجه خاص، يرحب الاتحاد بالمبادرات الطوعية. وينبغي أن تعكس مبادرات التمويل الابتكارية المبادئ المنصوص عليها في إعلان باريس وأن تقوم، إلى أقصى حد ممكن، على آليات قائمة لتوصيل المعونة.

١١ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يأسف لتعليق خطة الدوحة للتنمية، في أوائل العام، الذي يحتل أولوية رئيسية في سياسته التجارية، وما زال ملتزماً بقضية الأسواق المفتوحة، والتحرير التدريجي للتجارة والقواعد الأقوى المتعددة الأطراف. ومن هذا المنطلق، من الضروري تدبير المستقبل وإعادة البناء. ويجب الاحتفاظ بالعروض المطروحة وتقديم عروض مقارنة. ويجب أن يكون جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على استعداد لاستئناف المفاوضات على هذا الأساس متى سمحت الظروف. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزم بالنتيجة التي تحقق تخفيضات حقيقية في التعريفات والإعانات وتدفقات تجارية حقيقية جديدة. وسيضمن كذلك أن تعود جولة الدوحة بالفائدة على أفقر البلدان. وما زال بند المعونة مقابل التجارة مدرجا في جدول الأعمال بصرف النظر عن مستقبل مفاوضات الدوحة. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بتقارير فرقة عمل المعنية بإطار العمل المتكامل وفرقة العمل المعنية بالمعونة مقابل التجارة وهو ملتزم بالعمل مع شركائه في منظمة التجارة العالمية لتنفيذ التوصيات الواردة فيها. والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، هي عنصر متزايد الأهمية للتجارة العالمية، تتيح فرصا إقليمية جديدة. وفي هذا الصدد، رحب باستمرار اهتمام الجمعية العامة بالسلع الأساسية. وقال إن من المشجع أن أسعار السلع الأساسية أكثر استقرارا الآن بل إنها ارتفعت بالأرقام الحقيقية. وقد بذل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، جهودا هامة

المتلقين السلبيين، للنمو. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الحصول على وظيفة منتجة عامل رئيسي، شأنه في ذلك شأن تحقيق العدالة، والترابط الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

٩ - وأردف قائلاً إن الإدارة الرشيدة، ضرورة أيضا لتحقيق التنمية المستدامة. وتمشيا مع توافق الآراء الأوروبي من أجل التنمية، يقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز آلياته وشراكاته لدعم الإدارة الرشيدة، التي لا تشمل مكافحة الفساد فحسب، بل أيضا احترام حقوق الإنسان، والتقييد بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، والإدارة الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية والبيئية السليمة. وفي هذا السياق، رحب بمناقشة البنك الدولي المتعلقة بالاستراتيجية الرامية إلى زيادة التركيز على الإدارة.

١٠ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بموضوع المعونة، اعتمد أعضاء الاتحاد الأوروبي جدولاً زمنياً لتحقيق الرقم المستهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، مع رقم مستهدف جماعي متوسط يبلغ ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ويدعو الاتحاد الشركاء إلى أن يحدو حذوه. وتمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الجماعة الأوروبية، معا، أكبر شبكة مقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المحتمل أن تكون حصة الاتحاد الأوروبي أكبر من ذلك في المستقبل. وتعهد أيضا بأن يرسل نصف مجموع الزيادات في المعونة إلى أفريقيا. والاتحاد الأوروبي منتبه جدا أيضا إلى نوعية المعونة. وأعاد إلى الأذهان الالتزامات المتعهد بها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والمبادئ المنصوص عليها في توافق الآراء الأوروبي من أجل التنمية، فقال إن المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية يجب أن تكون على مستوى مسؤوليتها وتواصل جعل المعونة أكثر فعالية واتساقا. ولن ينجح إعلان باريس إلا إذا أوفى المانحون والمستفيدون بالتزاماتهم. ويقوم الاتحاد

الاجتماع السنوي الذي عقده في الآونة الأخيرة مؤسسات بریتون وودز، يؤيد الاتحاد الأوروبي القرار المتعلق بالحصول والصوت في صندوق النقد الدولي. والهدفان الرئيسيان يتمثلان في كفاءة أن يعكس توزيع الحصص الثقل الاقتصادي للبلدان الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي، وقدرتها على المساهمة مالياً، وفي تعزيز صوت البلدان المنخفضة الدخل. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالإشتراك الفعلي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المؤسسات المالية الدولية.

١٤ - وفي الختام، أعاد إلى الأذهان مقرر الجمعية العامة، الوارد في القرار ١٨٨/٦٠، بعقد مؤتمر متابعة دولي لتمويل التنمية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى اعتماد قرار بشأن تمويل التنمية يتضمن الموعد والشكليات الأخرى لذلك المؤتمر. ومع ذلك، مازالت الآليات القائمة المذكورة في القرار تشكل جزءاً رئيسياً من استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

١٥ - السيد جيني (إندونيسيا)، تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إنه يمكن استخلاص نتيجتين من تقرير الأمين العام المتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية (A/61/136): مازال النظام المالي الدولي يؤدي دوراً رئيسياً لجعل اقتصادات العالم أكثر اعتماداً وترابطاً بصورة متبادلة؛ وفي حين جرى اتخاذ خطوات لمعالجة التحديات التي تواجه هذا النظام، تدعو الحاجة إلى القيام بالمزيد.

١٦ - ورحب بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. ونقلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قال إن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت ٣١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ (زيادة نسبتها ٤,٤ في المائة عن عام ٢٠٠٤)، أي نسبة ٠,٣٤ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للعالم المتقدم النمو. بيد أن هذا الرقم

في سياق خطة عمله المتعلقة بالسلع الأساسية والشراكة الخاصة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن.

١٢ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يدعم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) والعمل المتعلق بتنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وهما يهدفان إلى زيادة تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وصون القدرة المالية الطويلة الأجل للمؤسسات المالية الدولية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتخفيف عبء الديون. وفي حين يدرك الاحتياجات المالية للبلدان النامية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية أن تأخذ البلدان بنهج متعقل للحصول على قروض جديدة ولتوفير موارد جديدة بشروط تسهيلية بصورة مناسبة، بحيث لا تؤدي إلى تجمد أعباء الديون التي لا يمكن تحملها. وفي هذا الصدد، رحب بالمناقشات المتعلقة بتعزيز إطار القدرة على تحمل الديون.

١٣ - وأردف قائلاً إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عنصراً مكملاً هاماً للاستثمارات المحلية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الأخيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتوسطة الدخل إلى البلدان النامية الأخرى. ولكفاءة مواصلة وتعزيز التدفقات، تدعو الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لتحقيق أجواء الاستثمار الشفافة والمستقرة والتي يمكن التنبؤ بها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالشراكات العامة - الخاصة في هذا الصدد ويشجع الجهود المبذولة لتحقيق الإدارة الرشيدة للمؤسسات وما يتعلق بالجنسية. وفي حين يمكن أن تمثل تحويلات المهاجرين مساهمة هامة في التنمية، ينبغي ألا تكون بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك أيضاً حاجة إلى تشجيع التحويل الأرحص والأسلم للتحويلات النقدية في بلدان المصدر والبلدان المتلقية، وتخفيف الأثر على تنمية البلدان المتلقية بانتهاج سياسات مساعدة وهيئة بيئة مؤسسية مؤاتية. وبالإشارة إلى

المتوسطة الدخل من الارتفاع الشديد في نسب الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقترنا بعجز في الحساب الجاري، كما أن المخاطر التي تلوح في الأفق، بما فيها ارتفاع أسعار النفط، تهدد الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري اعتماد تدابير إضافية واتخاذ المبادرات لضمان القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، على النحو الذي أوضحه ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وينبغي السماح للبلدان بتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية بدون زيادة في نسب ديونها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تراعي تحليلات القدرة على تحمل الديون الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان النامية، بدلا من الاعتماد بصورة شديدة للغاية على مؤشرات الإدارة العامة. والاقتراح الرامي إلى زيادة الإسراع في تنفيذ مبادرة الهيكلة والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - اللتان ستعززان بصورة هامة بتنفيذ آليات الإضافة - جدير بإيلاء المزيد من النظر، شأنه في ذلك شأن الخيارات الابتكارية الأخرى مثل خطط مبادلة الديون، بما في ذلك في ميدان التعليم، والقضاء على الفقر، والصحة، والمياه النظيفة وحماية البيئة.

٢٠ - واختتم قائلا إن دور التمويل في التنمية والقدرة على تحمل الديون أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتشعر الآسيان بالتشجيع بالتطورات الأخيرة وهي تقف على استعداد للاشتراك بفعالية في الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مونتريري.

٢١ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تؤيد جميع التدابير المفوضية إلى كفاءة إنشاء نظام مالي دولي مستقر قادر على الاستجابة إلى تحديات التنمية، ولا سيما في البلدان النامية. وتلاحظ المجموعة مع القلق أنه برغم أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر نتجت في المقام الأول عن الزيادة في أنشطة الاندماج

الذي يتضمن التزامات غير متكررة، غير موزع بالتساوي ومازال أقل من نصف الرقم المستهدف البالغ ٧,٠ في المائة. ومع ذلك، فإن من دواعي سرور الآسيان اعتماد بعض البلدان جداول زمنية لتحقيق الرقم المستهدف البالغ ٧,٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد اعتمد أيضا الاتحاد الأوروبي رقما مستهدفا متوسطا يبلغ ٥,٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وحث جميع البلدان المتقدمة النمو على أن تفعل نفس الشيء.

١٧ - ومضى قائلا إن تلك الجهود، مع ذلك، ستكون ناقصة بدون إجراء إصلاحات في البنية المالي الدولي. وفي حين تؤيد الآسيان الجهود المبذولة لتحسين هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة التنقيح الأخير لحصص صندوق النقد الدولي، مازالت البلدان النامية غير ممثلة بالقدر الكافي. وتشدد الآسيان على أهمية دفع عملية الإصلاح التي تأخرت كثيرا عن موعدها إلى الأمام والحاجة إلى وجود التزام سياسي واضح بإحراز تقدم في المرحلة الثانية.

١٨ - واستطرد قائلا إنه برغم تزايد المنافسة، واصلت بلدان الآسيان اجتذاب الاستثمارات. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رقما قياسيا قدره ٣٨ بليون دولار، في حين بلغت التجارة الخارجية قرابة ترليون دولار في عام ٢٠٠٤. وستواصل الآسيان العمل على جعل المنطقة سوقا متكاملة، خالية من الحواجز يمكن أن تكون بمثابة قاعدة إنتاج دولية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، وافقت في الآونة الأخيرة على التعجيل بالتكامل الاقتصادي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥. وبُذلت أيضا جهود كبير لتنفيذ برنامج عمل فيينيتيان لعام ٢٠٠٤.

١٩ - وأضاف قائلا إنه في حين كان هناك تحسن عام في حالة الديون الخارجية، مازالت المديونية شديدة تثقل كاهل كثير من البلدان النامية، ويعاني عدد من البلدان النامية

الحساب الجاري. وينبغي النظر في اعتماد آليات فعالة لتخفيف عبء الديون وتخفيضها، بما في ذلك مبادلة الديون.

٢٦ - واحتتم قائلًا إن من دواعي سرور مجموعة ريو أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب آخذة في التنامي وتزداد دينامية ولكنها تأسف لأن تقرير الأمين العام بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية للسلع الأساسية (A/61/202) لم يتضمن تحليلًا أشمل للتجارة بين بلدان الشمال والجنوب. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الدور الرئيسي للمنتجات الزراعية في التجارة الدولية في السلع الأساسية، يساور المجموعة قلق بالغ بسبب تعليق جولة الدوحة وتدعو إلى استئنافها عاجلاً لكي تتمكن من أن تعالج، من بين القضايا الأخرى، التشوهات الخطيرة التي تؤثر في التجارة العالمية في المنتجات الزراعية.

٢٧ - تولى السيد أتيانتو (أندونيسيا)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

٢٨ **السيدة فراري** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقالت إن الحاجة تدعو إلى إصلاح شامل للبنان المالي الدولي لتعزيز صوت واشتراك البلدان النامية في صنع السياسات المالية الدولية.

٢٩ - واستطردت قائلة إن الجماعة الكاريبية ترحب بالمؤشرات الإيجابية للتدفقات المالية المذكورة في الوثيقة A/61/136. بيد أن الدول الأعضاء في الجماعة، شأنها في ذلك شأن الاقتصادات الصغيرة الأخرى، شهدت انخفاضات في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال. وبدأت الحكومات الأعضاء في الجماعة الكاريبية في تنفيذ سياسات تشجيعية للاستثمار في محاولة لعكس تلك الاتجاهات المزعجة. ويتوقف نجاح السياسات بقدر كبير على هيكل البنين المالي الدولي.

والاقتناء عبر الحدود، اتسم الاستثمار في المجالات الجديدة بالضعف، وكانت الانخفاضات كبيرة في أمريكا اللاتينية.

٢٢ - واستطرد قائلًا إنه ينبغي أن تضع الأمم المتحدة في الاعتبار، في مداولاتها المتعلقة بإصلاح النظام المالي الدولي، أبعاد الإنصاف والعدل الاجتماعي، وينبغي أن تبني - مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات - توافق آراء فيما يتعلق بالإصلاحات التي تكفل إقامة نظام مالي وتجاري دولي منصف، وقائم على المشاركة، وسليم ومستقر إلى حد أبعد.

٢٣ - وأردف قائلًا إن الحاجة تدعو إلى إقامة شراكة إنمائية أقوى لتسهيل زيادة التعاون الدولي من أجل إزالة العقبات التي تعترض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي إعطاء الأولوية، بوجه خاص، لتقديم المساعدة إلى مجموعات البلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - ومضى قائلًا إن مجموعة ريو ترحب بزيادة صندوق النقد الدولي للحصص المخصصة لتركيا، والصين، وكوريا والمكسيك. بيد أن مجموعة الإصلاحات الحالية لا تعالج بقدر كاف القضية الأساسية المتعلقة بتمثيل البلدان النامية تمثيلاً ناقصاً، وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير إبداعية لزيادة صوتها واشتراكها في صنع القرار الاقتصادي الدولي وعمليات وضع القواعد.

٢٥ - وأضاف قائلًا إنه برغم تحسن الحالة العامة للديون الخارجية للبلدان النامية، مازالت بعض البلدان ومجموعات البلدان تواجه مشاكل الديون. وعلى سبيل المثال، مازال كثير من البلدان المتوسطة الدخل في منطقة مجموعة ريو يعاني من الارتفاع الشديد في نسب الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مع تحملها في الوقت ذاته عجزاً كبيراً في

النمو زمام المبادرة لمعالجة الاختلالات التجارية العالمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساعدة التقنية وبناء القدرات، اللذين يتسمان بأهمية بالغة لتحسين القدرة التنافسية لمنتجات السلع الأساسية.

٣٤ - السيد أنانييف (الاتحاد الروسي): قال إنه مع أن الاتجاهات الإيجابية إلى حد ما طوال العام الماضي في مؤشرات المديونية الخارجية تدفع إلى شيء من التفاؤل، يشاطر وفد بلده قلق الأمين العام بأن الحل غير المنسق وغير المنظم للاختلالات العالمية في الحساب الجاري يمكن أن يهدد النمو الاقتصادي العالمي، ويؤثر بصورة سلبية قوية على صادرات البلدان النامية ونمو ناتجها المحلي الإجمالي، الأمر الذي يمكن بدوره أن يسبب أزمة ديون أخرى.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يوافق أيضاً على أنه، بالنظر إلى تزايد عمق التكامل المالي، ينبغي أن ينصب تركيز الرصد على كفاءة استقرار النظام المالي الدولي بوجه عام، إذ أن هذا الاستقرار يمثل شرطاً رئيسياً للتنمية المستدامة. وينبغي تكريس الأولوية لمنع حدوث الأزمات المالية، وتعزيز القطاعات المالية والمصرفية الوطنية وتحسين نظمها التنظيمية والرقابية.

٣٦ - ورحب بالجهود الرامية إلى وضع نهج مشتركة لتعزيز النظام المالي الدولي، بما في ذلك عن طريق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الإقليمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية والقطاعات الخاص.

٣٧ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الروسي أثبت بالفعل أنه شريك يعوّل عليه ومسؤول. وعلى سبيل المثال، قام بتسديدات مبكرة لصندوق النقد الدولي ونادي باريس وكان تبرعه لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أعلى تبرع قدمته جهة مانحة، محسوبا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٠ - وأردفت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تضررت بشدة بسبب تقلب التدفقات المالية وكانت ضعيفة للغاية أمام الصدمات الخارجية. والتقلب الذي يتسم به الاقتصاد العالمي مرتبط جزئياً بسياسات الاقتصاد الكلي للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية. ولذلك ترحب الجماعة الكاريبية بالاتفاق الأخير لصندوق النقد الدولي لتعزيز الرقابة على السياسات عن طريق مشاورات متعددة الأطراف.

٣١ - ومضت قائلة إن تحسن وضع الديون الخارجية لبعض البلدان النامية بوجه عام كان مشجعاً للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وترى أن من الأهمية ضمان أن يصبح الاتجاه التزولي واسع الانتشار. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٢ - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي ينبغي أن يعالج حالة الديون المرهقة للبلدان المتوسطة الدخل، التي تضم معظم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب، في جملة أمور، للظروف الخاصة بكل بلد والتغيرات الأساسية في الحالة الاقتصادية للبلد الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتغيرات في آفاق النمو العالمي، بما في ذلك التغيرات في معدلات التبادل التجاري، ولا سيما للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٣٣ - واختتمت قائلة إن الجماعة الكاريبية تلاحظ مع القلق أنه برغم الزيادات التي أشارت إليها التقارير في بعض أسعار السلع الأساسية، ليست تلك الزيادات كبيرة بالدرجة المطلوبة لعكس الاتجاه الطويل الأجل الآخذ في الانخفاض في الأسعار الحقيقية. واستمرار تعليق المفاوضات التجارية للدوحة يمكن أن يقوّض آفاق تحسين أداء الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والتدابير الداعمة للبلدان النامية. وينبغي معالجة القضية بصفة عاجلة، وينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة

بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة.

٤١ - واحتتم قائلاً إنه بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بدون خلق مشاكل متعلقة خدمة الديون، ينبغي أن تشكل المنح حصة أكبر من المعونة المقدمة لمعظم البلدان المستفيدة من مبادرة هيبك. والموارد المحررة نتيجة تخفيف عبء الديون ينبغي تكريسها بالكامل لتخفيف حدة الفقر والتنمية البشرية، وهو ما يعني أن البلدان المستفيدة من تخفيف عبء الديون يجب أن تركز اهتمامها زائداً لحسن الإدارة واستخدام تلك الموارد وغيرها بفعالية.

٤٢ - السيد نور الدين (الجزائر): أكد أهمية وجود نظام مالي دولي مستقر ويمكن التنبؤ به ويكون قادراً على تعزيز النمو، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في أضعف البلدان النامية. وينبغي أن يعبئ النظام تدفقات رؤوس الأموال الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية للبلدان النامية. ويجب أن يدعم النظام أيضاً وجود نظام تجاري دولي مفتوح، ويمكن التنبؤ به وغير قائم على التمييز، ويكون وثيق الصلة به.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يلاحظ مع القلق تزايد تحويلات الموارد المالية الخارجة الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وتدعو الحاجة إلى إجراء دراسة مستفيضة لتحديد ما يشكل المستوى الكافي من احتياطات النقد الأجنبي، لإمكان توجيه المبالغ الزائدة عن هذا المستوى إلى المشاريع الإنمائية المنتجة. وينبغي أن تكون البلدان النامية متأكدة من الحصول على السيولة في أوقات الأزمات لكي لا تلجأ إلى تريكيم احتياطات مفرطة.

٤٤ - ومضى قائلاً إن الإصلاحات التي بدأها في الآونة الأخيرة صندوق النقد الدولي ينبغي ألا تركز على الحصص

وبالنظر إلى تحسن الحالة المالية والاقتصادية وحل المشاكل الاجتماعية الداخلية، يعتزم الاتحاد الروسي القيام بدور أكثر نشاطاً في تقديم المساعدة الدولية لأغراض التنمية. واستشهد بأرقام تشير إلى أن بلده قد ألغى بالفعل مبالغ كبيرة من ديون البلدان الأفريقية وقال إنه يعتزم إلغاء أو شطب مبالغ كبيرة إضافية. كما أنه واصل المساهمة في موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ويعتزم تقديم الدعم المالي إلى الشراكة بشأن الطاقة للقرية العالمية.

٣٨ - وفي الختام، أكد اهتمام بلده بتحسين أداء أسواق السلع الأساسية وكفالة تحقيق أسعار للسلع الأساسية تكون أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها.

٣٩ - السيد بنملوك (المغرب): قال إن وفد بلده يتطلع إلى نجاح تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) ويأمل في تعبئة موارد كبيرة لتمكين بلدان أخرى متوسطة الدخل ومثقلة بالديون من الاستفادة من المبادرة. وطبقاً لمبادرة هيبك المعززة، فإن الموارد المحررة نتيجة تخفيف عبء الديون، والتي ستستخدم للنفقات العامة، ينبغي أن تكون إضافية للمعونة القائمة، وينبغي أن تكون كذلك الموارد المقدمة بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن إطار القدرة على تحمل الديون الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنفعة البلدان المنخفضة الدخل ينبغي أن يكون مرناً ومكيفاً مع الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان. وينبغي أن يزود المانحون تلك البلدان بمنح وقروض تيسيرية للغاية لتمكينها من تمويل مشاريع التنمية على نحو لا يؤثر سلباً في مؤشرات ديونها. وشجع جميع المانحين على تقديم المعونة على نحو فعال ويمكن التنبؤ به ومواءمتها مع استراتيجيات البلدان المستفيدة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن ينفذ بالكامل إعلان باريس

٤٧ - واستطرد قائلاً إن من الطبيعي أن رأس المال، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يكون أيضاً قوة إيجابية. فهو يولد العمالة، والقدرة الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا، كما أن سلاسل أنشطة الإنتاج العابرة للحدود تتيح الفرص لانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق أوسع. ويوفر توافق آراء مونتييري والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إرشادات عن كيفية استفادة البلدان النامية من التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال وتخفيف أي آثار سلبية. وينبغي أن تعزز البلدان الإدارة العامة، وهيئى مناخ استثمار جذاب وتبني قطاعات مالية محلية قوية. ويجب أيضاً أن تضع استراتيجياتها الاقتصادية وفق ظروفها الخاصة. وعلى سبيل المثال، مع أنه لا توجد ضوابط على رؤوس الأموال في سنغافورة، فإنها تعالج بنشاط سعر صرفها باستخدام سلة عملات مرجحة تجارياً.

٤٨ - واختتم قائلاً إن البلدان الآسيوية تعلمت من الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ وأعدت بوجه عام تشكيل هيكل قطاعها المالية، ورفعت احتياطاتها الأجنبية، وخفضت ديونها الخارجية واعتمدت أسعار صرف أكثر مرونة، مما أدى إلى تعافي النمو واتساعه تدريجياً. وتعمل هذه البلدان على تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة، وشرح عدداً من التدابير التي تتخذها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التكامل النقدي والمالي، جزئياً بغرض قيام جماعة اقتصادية إقليمية. ويمكن أيضاً أن تقوم الحكومات بتحسين الكفاءة، وتخفيض التكاليف المالية وتقاسم المخاطر بدعوة القطاع الخاص إلى الاشتراك في تنمية الهياكل الأساسية، ويمكن أن تبحث عن التمويل من أسواق رؤوس الأموال بدلاً من الاعتماد على المصارف وحدها. ويمكن أن يسهم رأس المال الخاص العالمي في التنمية إذا حرصت البلدان على إدماجه بصورة هادفة ومتساوقة في جهودها الإنمائية الوطنية.

فحسب. وبدلاً من ذلك، ينبغي التركيز على القضايا الأكثر أهمية مثل كفاءة التمثيل الكافي للبلدان النامية. وقد أكد توافق آراء مونتييري الحاجة إلى توسيع وتعزيز اشتراك البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في صنع القرار الدولي ووضع القواعد.

٤٥ - واختتم قائلاً إن المجتمع الدولي يجب أن يفي بالتزامه بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون عن طريق إلغاء الديون وتخفيف عبء الديون. ويرحب وفد بلده بالخطوات التي اتخذها حتى الآن شركاء التنمية لتقديم تلك المساعدة إلى ١٨ بلداً فقيراً مثقلاً بالديون. وقدرة أفقر البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تتوقف على حصولها على تخفيف إضافي لعبء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الرقابة الدولية الكافية ضرورية من أجل حماية الاقتصادات الضعيفة من الأزمات الاقتصادية.

٤٦ - السيد ليونغ (سنغافورة): قال إن رؤوس الأموال الخاصة أصبحت تسيطر على البنيان المالي الدولي وأن الحاجة تدعو إلى إجراء تغييرات على الصعيد الدولي من أجل معالجة تدفقات رؤوس الأموال. والاختلالات العالمية وأسواق رؤوس الأموال المتزايدة التعقيد، بصورة أثر فعالية، بغية تحقيق الحد الأقصى لفوائدها وتخفيف مخاطرها. والقضايا التي ينبغي معالجتها تتضمن الإدارة العامة، والرقابة المتعددة الأطراف، واتساق المعايير، والشفافية ومنع الأزمات. وستحتاج بعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، إلى المساعدة للتعامل مع النظام المالي المتطور. ومن دواعي سرور وفد بلده قيام صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بتعزيز حقوق بعض البلدان في التصويت وإعلان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن خطط لتنفيذ المزيد من الإصلاحات.

الأشخاص في جميع أنحاء العالم والتي يهتم الجميع بمسؤوليتها وشفافيتها. ويتسم بالأهمية بنفس القدر التحسن في رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي على السياسات المالية، والنقدية والضريبية وسياسات أسعار الصرف.

٥١ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بأزمة الديون الخارجية، أشار تقرير الأمين العام المتعلق بالتطورات الأخيرة في الديون الخارجية (A/61/152) إلى زيادة مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية بنسبة ١,٦ في المائة. وبرغم البُطء الهام في تراكم الديون الذي يمتلئه ذلك، من الجلي أن التدابير الرامية إلى تحقيق انخفاض في أرصدة الديون، مثل بناء احتياطات خارجية، والقيام بعمليات اقتراض داخلية وإعادة شراء الديون، ليست قابلة للاستمرار. وفي حين أن نيجيريا تُقر بل وتعتمد على التمويل بالاقتراض بوصفه أداة ضرورية للتنمية، تعترف أيضاً بالتحديات الكامنة في إدارته وتنادي بشراكة عالمية أقوى لتمويل التنمية، سيما وأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يمكن أن توفر موارد كافية للوفاء بأغراض التنمية.

٥٢ - ومضى قائلاً إنه في عام ٢٠٠٥، توصلت نيجيريا في النهاية إلى تسوية مع نادي باريس بشأن مشكلة ديونها الخارجية الطويلة الأمد. وكما أوضح الأمين العام في تقريره، اتسمت حالة نيجيريا بعدد من السمات الفريدة، ولكن البلد على استعداد لتقاسم خبراته مع البلدان النامية الأخرى. وهناك حاجة ماسة لمعالجة الشروط المعقدة التي تنظم الديون الخارجية، فيما يتعلق بمعالجة المتأخرات، والفائدة والفائدة على المتأخرات، وفترات توحيد الديون وشروط السداد، فضلاً عن المحاضر المتفق عليها بشأن ترتيبات إعادة هيكلة/إعادة جدولة الديون التي جرى التفاوض بشأنها. وتشكل هذه الشروط المشاكل الأساسية التي تفاقم أزمات الديون الخارجية. وإجراء مناقشة في منتدى التعاون الإنمائي المقبل ينبغي أن يعزز الفهم والتقدير بين شركاء التنمية فيما

٤٩ - السيد أديكاني (نيجيريا): قال إن البنيان المالي الدولي مازال ملتويًا على نحو يلحق الضرر بالبلدان النامية. ويشكل النظام المالي الدولي حجر عثرة بدلاً من أن يكون عاملاً حافزاً للتنمية. وتقرير الأمين العام المتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية (A/61/136) أكد مرة أخرى أن تدفق الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو مستمر دون هوادة، بعكس التوقعات القائلة بأن رؤوس الأموال ستندفق من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. ومما يزيد المشكلة تعقيداً، أن كثيراً من البلدان النامية أرغمتها الظروف على تركيب احتياطات خارجية هائلة لحماية أنفسها من الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار المالي. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى إخفاق صندوق النقد الدولي في القيام بدور المقرض لتلبية احتياجات موازين المدفوعات في أوقات الأزمات. وعدم وجود رؤوس أموال من الصندوق جعل البلدان النامية أكثر اعتماداً على أسواق رؤوس الأموال، مما أدى إلى استمرار النمو في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة يدفعها البحث عن العائد في الاستثمارات الدولية والإقبال على المخاطرة في حالة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة وفرط السيولة.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن نيجيريا تردد لذلك الدعوة إلى اتخاذ إجراء متعدد الأطراف لمعالجة الاختلالات العالمية، والحاجة العجلة إلى تقاسم المسؤولية في إدارة المخاطر المالية. وتلاحظ بارتياح قرار صندوق النقد الدولي بإجراء استعراض للسياسات الاستراتيجية في منتصف المدة، وكذلك قراره الأخير بزيادة حصص أربعة من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً. بيد أن هذا القرار لم يعالج بصورة شاملة مسألة صوت واشتراك البلدان النامية بوجه عام، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويجب معالجة هذا النقص على وجه السرعة لإعطاء شرعية أكبر لمؤسسات بريتون وودز، التي تؤثر قراراتها بصورة كبيرة في حياة كثير من

بالتنسيق والثقة المتبادلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها المالية تدريجياً لكي تصمد أمام المخاطر المالية. وفي الوقت ذاته، ينبغي زيادة تمثيل البلدان النامية في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمحافل المالية الأخرى كخطوة نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية. وترحب الصين بالقرار الأخير الذي اتخذته المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لمنح زيادات في الحصص المخصصة لمجموعة من البلدان الناقصة التمثيل بصورة واضحة للغاية.

٥٧ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أيضاً تحسين آليات تنسيق السياسة المالية الدولية. وينبغي بوجه خاص أن تقوم البلدان الصناعية الرئيسية بتعزيز التنسيق، وأن تعمل على تحقيق استقرار توقعات السوق عن طريق التكيف المتعقل والمنظم، وكفالة تحقيق الاستقرار النسبي لأسعار الصرف بين العملات الاحتياطية الرئيسية، وتعزيز التصحيح المنظم للاختلالات العالمية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تعزز المؤسسات المالية الدولية مراقبة السياسات المالية للبلدان التي تمثل عملائها العملات الاحتياطية الرئيسية، وتركز الاهتمام على رصد ورقابة تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل بغية توجيهها على نحو رشيد، وتنقيح أنظمة الشركات المالية الكبيرة، وتعزيز تنسيق جهود الرقابة المالية الدولية ودعمها، والحماية من المخاطر المالية النظامية.

٥٨ - ومضى قائلاً إن تخفيف عبء الديون يمثل شرطاً أساسياً هاماً للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية لكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وللمشكلة أسباب تاريخية وسياسية بعيدة المدى وتتصل مباشرة بالنظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير الرشيد. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة للبلدان النامية لتخليصها من دائرة الديون المفرغة هائياً وعلى نحو حاسم.

يتعلق بالآثار السلبية لخدمة الديون الخارجية في ظل شروط إدارة معقدة وصارمة.

٥٣ - واحتتم قائلاً إن نيجيريا، إذ تؤيد بالكامل حسن الإدارة العامة، تشدد على ضرورة أن تشاطر وكالات تقدير الجدارة الائتمانية منهجياتها ومحدداتها والمتغيرات المستخدمة في تقديراتها. وبالمثل، ينبغي بذل الجهود لإشراك البلدان النامية في منتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي، حيث يقوم عدد قليل فحسب من البلدان بوضع المعايير والقواعد التي تطبق على الصعيد العالمي. وفي النهاية، لا يوجد بديل عن إصلاح البنيان المالي الدولي لجعله أكثر إنصافاً وتمثيلاً وإعطاء البلدان النامية صوتاً واشتراكاً أكبر في صنع القرارات في المؤسسات المالية الدولية. وينبغي أيضاً إعطاء البلدان النامية المجال الذي يتيح تحرك السياسة والذي تتحاجه للبت في السياسات التي تناسب ظروفها على أفضل وجه، واعتمادها وتنفيذها.

٥٤ - استأنفت السيدة إنتلمان (إستونيا)، رئاسة الجلسة.

٥٥ - السيد يوان يوان (الصين): أشار إلى أنه مع أن السنوات الأخيرة لم تشهد أزمة مالية نظامية في العالم، لم تنقص المخاطر المالية. وواجه النظام المالي الدولي تحديات جديدة تمثلت في زيادة الاختلالات سوءاً في التنمية العالمية، وهشاشة النظم المالية للبلدان النامية والتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية. ويجب أن يعزز أعضاء المجتمع الدولي الحوار والتعاون من أجل إصلاح النظام المالي الدولي وتمكينه من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للأزمات المالية ومنع عدم الاستقرار المالي في الوقت المناسب على حد سواء.

٥٦ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي تحسين آليات صنع القرار في النظام. وينبغي أن تعزز البلدان المتقدمة النمو الحوار والمشاورات مع البلدان النامية من أجل القيام، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، بوضع إطار عمل للسياسات يتسم

هو جنتاو مجموعة من التدابير الجديدة لمساعدة البلدان النامية الأخرى في التعجيل بالتنمية، بما في ذلك المعاملة التعريفية الصفرية، وتخفيض وإلغاء الديون، ومنح القروض بشروط تيسيرية، والتعاون في مجال الصحة العامة وتدريب الموارد البشرية.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن التحسن في أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٣ مفيد للنمو الاقتصادي للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وقلق تلك البلدان إزاء قضايا السلع الأساسية حدير باهتمام المجتمع الدولي. وأدى تعليق جولة الدوحة للتنمية إلى إرجاء كثير من القضايا المثيرة لقلق البلدان النامية، مثل قيام البلدان المتقدمة النمو بتخفيض الإعانات الزراعية المحلية. وتأمل الصين في أن يبدي جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية حسن نية سياسية، وأن تُستأنف جولة الدوحة، لإمكان التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق تجاري متوازن متعدد الأطراف تمثياً مع روح خطة الدوحة للتنمية.

٦٣ - واختتم قائلاً إنه منذ عام ١٩٩٢، ما برحت الصين تحفّض تدريجياً متوسط سعر التعريفية للمنتجات الزراعية، حيث بلغ في الآونة الأخيرة ١٥,٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو يمثل مساهمة كبيرة من الصين لتعزيز التجارة العالمية. وستواصل الصين بنشاط تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة المبادلات مع البلدان النامية الأخرى ودعم محاولاتها لتوسيع نطاق التجارة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

٦٤ - السيد شودري (بنغلاديش): لاحظ أنه برغم المبادرات العديدة، فإن الديون الخارجية للبلدان النامية مستمرة في الزيادة وبلغت ٢,٨ ترليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥. والبلدان النامية هي موطن غالبية فقراء العالم ويواجه صانعو سياساتها معضلة في

٥٩ - وأضاف قائلاً إن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تفي بالفعل بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتهري والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأن تزيد المساعدة وتجعلها أكثر فعالية. وعلى ضوء التقدم السلس للمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون التي بدأها مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥، ينبغي أن تضاعف البلدان جهودها لضمان الإضافة إلى أموال تخفيف عبء الديون.

٦٠ - وأردف قائلاً إن المؤسسات الدولية والإقليمية ينبغي أن تتقيد بمبدأ عدم التسييس، وأن تركز على تخفيف حدة الفقر والتنمية ومساعدة البلدان النامية على تعزيز بناء قدراتها وتحقيق تخفيف عبء الديون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعند تقديم المشورة المتعلقة بالسياسة العامة والمساعدة المالية، ينبغي أن تحترم المؤسسات المتعددة الأطراف الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وقدراتها على التنفيذ وأن تضع مقترحات التنمية على أساس الأوضاع المحلية. ومن الأهمية عدم القيام ببساطة بمحاكاة نماذج البلدان المتقدمة النمو وعدم التأكيد على الإدارة العامة ومكافحة الفساد على حساب تخفيف حدة الفقر، والتنمية والقضايا الأخرى الأكثر إلحاحاً.

٦١ - واستطرد قائلاً إن الصين، بوصفها بلداً نامياً، تعلق دائماً أهمية على مشكلة الديون، وقد قامت، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتقديم المساعدة إلى بلدان نامية أخرى، على أساس الاحترام الكامل لاحتياجات البلدان المتلقية وملكيتهما. وغرضها الرئيسي من ذلك هو سد النقص في أموال التنمية لتلك البلدان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتحسين قدرتها الإنمائية. وتحاول الصين أيضاً المساعدة في تخفيف عبء الديون على نطاق واسع. وحتى الآن، قامت بإلغاء ٢٠٨ ديون مستحقة لها على ٤٦ بلداً نامياً. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعلن الرئيس

وضع صيغة جديدة للحصص لكي تعكس بصورة أدق أصواتها الشرعية. وقد جرى الإقرار في النهاية بالحاجة إلى إجراء تغييرات في التمثيل وفي توزيع الحصص وتحظى الزيادة في الحصص المخصصة لعدد قليل من البلدان بالترحيب. بيد أنه لمعالجة الظروف الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل، من الضروري تحقيق زيادة كبيرة في حقوق التصويت الأساسية. وينبغي منح وزن خاص لأقل البلدان نمواً، نظراً لما تنسم به أصواتها من أهمية.

٦٨ - واحتتم قائلًا إن مجموعة البنك الدولي بحاجة إلى زيادة جهودها لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تحسين توصيل المساعدة وتحسين الإنساق بين شركاء التنمية. وفيما يتعلق بأفقر البلدان، ينبغي أن تتحول المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مرفق لجميع المنح بدون أي مشروطة. وينبغي أن يتوفر للبلدان النامية مجال تحرك أكبر في السياسات. وقد تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ التزام المجتمع العالمي بالتمويل بالديون التي يمكن تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية، وأوصت بزيادة إلغاء الديون، وتحسين نوع وكم المعونة، وإتاحة فرص التجارة بصورة أعدل ومنح البلدان النامية صوتاً أكبر في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية. وما لم تعتمد تلك التدابير ويعاد توزيع فوائد العولمة، يكون مفهوم العولمة معرضاً لخطر رفضه من جانب العالم النامي.

٦٩ - السيد تشاندرابان (الهند): لاحظ أن آفاق النمو العالمي لعام ٢٠٠٦ قد تحسنت في الأشهر الأخيرة وأن سيناريو النمو قائم على قاعدة أوسع. بيد أن مخاطر قصور النتائج عن المتوقع بسبب الضغوط التضخمية، وارتفاع وتقلب أسعار النفط والحل غير المنظم للاحتلالات العالمية مازالت قائمة. واتساع التفاوت في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وزيادة التزعة الحمائية بسبب انهيار حولة الدوحة تمثل أسباباً إضافية مثيرة للقلق.

استخدام مواردها الشحيحة لخدمة الدين، في حين تدعو الحاجة إلى إنفاق الكثير على القطاعات الاجتماعية.

٦٥ - واستطرد قائلًا إن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون من مؤسسات بريتون وودز تحظى بالترحيب. بيد أن حوالي نصف البلدان المستوفية للشروط لم تستفد حتى الآن من تخفيف عبء الديون بموجب مبادرة هيك. وينبغي مد هذه الاستفادة إلى جميع أقل البلدان نمواً بدون أي انتقاء على أسس سياسية قبل أن يدخل شرط البطلان التلقائي حيز النفاذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي حين مازال كثير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مدينا بديون لا يمكن تحملها، لا تمثل مبادرة هيك الحل الوحيد. وقد انتهى فريق التقييم المستقل المعني بمبادرة هيك والتابع للبنك الدولي إلى أن تخفيف عبء الديون، في حد ذاته، لا يمكن أن يضمن تحقيق مستويات ديون يمكن تحملها. وتدعو الحاجة أيضاً إلى اتخاذ تدابير هامة لتحسين قدرة البلدان على السداد، بما في ذلك عن طريق إجراء تحسينات مطردة في تنوع الصادرات.

٦٦ - وأردف قائلًا إن نظام الاحتياطي الدولي الحالي غير منصف وغير كفء. وطبقاً للأرقام المستخلصة من تكوين عملات احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية لصندوق النقد الدولي، بلغ مجموع الاحتياطيات التي تحتفظ بها البلدان النامية ٣,٢٦ ترليون من دولارات الولايات المتحدة، أي ٧١ في المائة من مجموع الاحتياطيات العالمية. وفي حين أن هذه الاحتياطيات عاطلة تقريباً، تقترض البلدان النامية بأسعار فائدة مرتفعة جدا لتمويل تنميتها الخاصة. وهذه الحالة يجب إبطاها. وينبغي أن يعتمد النظام المالي الدولي آلية لضمان احتياطيات النقد الأجنبي، مما يسمح لأقل البلدان نمواً بالإقراض، بفائدة صفرية، بضمان احتياطياتها الخاصة.

٦٧ - ومضى قائلًا إن البلدان النامية ممثلة تمثيلاً ناقصاً بصورة خطيرة في مؤسسات بريتون وودز وتدعو الحاجة إلى

البلدان المتقدمة النمو تشكل قرابة ثلثي واردات السلع الأساسية غير الوقودية في العالم، وستبقى عاملاً مؤثراً مسيطراً يقوم بدور بالغ الأهمية في تحسين الأوضاع في الأسواق الدولية للسلع الأساسية. وسيكون من المفيد لو استطاعت اللجنة أن تنظر في دورة مقبلة في إجراء تحليل تفصيلي للعوامل التي قد تساعد في تهيئة أوضاع مواتية للبلدان النامية في الأسواق الدولية للسلع الأساسية. وفي أعقاب تعليق جولة الدوحة، ستستمر التشوهات في الإنتاج الزراعي والتجارة الناجمة عن ارتفاع مستويات الإعانات والإنتاج التي يوفرها كثير من البلدان المتقدمة النمو، مما يؤثر بصورة خطيرة على قدر كبير من جهود التنمية القائمة على السلع الأساسية وجهود التنويع التي يبذلها كثير من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى معالجة القيود التي يواجهها الأونكتاد على الموارد بصفة عاجلة لتنفيذ قراره بإنشاء فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية.

٧٣ - واختتم قائلًا إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ كرر تأكيد الحاجة إلى أن تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي في مجال التنمية، بما في ذلك بتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة لدفع الخطة الإنمائية إلى الأمام. ويجب أن توفر المنظمة توجيهات للإصلاح الشامل للنظم المالية والنقدية والتجارية الدولية ولتعزيز تنفيذ الخطة الإنمائية. وينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من النهوض بوظائفه بفعالية، وبخاصة التقييم المنتظم لأداء المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية.

٧٤ - السيدة إجنستيسغ (منغوليا): قالت إن تعافي أسعار السلع الأساسية طوال السنوات الثلاث الماضية كان له بوجه عام أثر إيجابي على معظم البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. وأصبحت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تشكل جزءاً كبيراً من تجارة السلع الأساسية في العالم، ويجب الاستفادة بالكامل من هذه الدينامية الجديدة في دعم التنمية

والتحديان التوأمان اللذان يواجهان حالياً المجتمع الدولي يتمثلان في كيفية تخفيف مخاطر قصور نتائج محددة يمكن أن تضعف آفاق النمو في الأجل المتوسط وكيفية تحقيق الرفح المالي لسيناريو النمو الحميد لتعزيز الخطة الإنمائية الأوسع.

٧٥ - واستطرد قائلًا إن تزايد الاختلالات العالمية مازال يشكل مخاطرة رئيسية للنمو والاستقرار العالميين، وبالتبعية، لآفاق تنمية البلدان النامية. وتتمثل الأسباب الرئيسية للاختلالات الحالية في المشاكل الهيكلية الأساسية، التي يتحتم إصلاحها. وقد ابتعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن أحد أهدافهما الأصلية - وهو الإدارة الكينزية للطلب للمحافظة على مستويات عمالة مرتفعة - والرسالة المتمثلة في إيجاد عالم خال من الفقر. ولذلك، لم يكن من قبيل الصدفة أن يؤكد زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن "تعزيز صوت واشتراك البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز مازال مصدر قلق مستمر".

٧٦ - ومضى قائلًا إن البنك الدولي يجب أن يبقى ثابتاً في رسالته ويجب أن تبقى استراتيجيته راسخة في النهج التاريخي المرتكز على التنمية. وليست الإدارة العامة بديلاً بل وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية الهامة. ومن الأهمية البالغة تفادي الأخذ بنهج تعاقبي لتحسين الإدارة قبل معالجة الخطة الإنمائية.

٧٧ - وأضاف قائلًا إنه برغم التحسن العام في حالة الديون الخارجية، يبقى هناك عدد كبير من البلدان المثقلة بالديون. وهناك دعوة إلى زيادة المعونة بصورة كبيرة. ومازالت عدة بلدان نامية تعتمد على إيرادات الصادرات من السلع الأساسية؛ وبرغم الزيادة الأخيرة في أسعار بعض السلع الأساسية، لم تتم معالجة الأسباب الأساسية لإنتاج الأسعار إلى الانخفاض. وفي حين تتيح التجارة بالسلع الأساسية فيما بين بلدان الجنوب بعض الفرص، مازالت

٧٧ - ومضت قائلة إن منغوليا ترى أيضا أن الإنشاء المبكر لصندوق تنويع الصادرات يمكن أن يعزز قدرة البلدان على الابتعاد عن الاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الأساسية. وفي الوقت ذاته، تدعو الحاجة إلى زيادة تعزيز الصندوق المشترك القائم للسلع الأساسية وتحسينه من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتدرس منغوليا حاليا إمكانية المشاركة في مشاريع هامة للصندوق المشترك للسلع الأساسية ترمي إلى تحسين وتنويع إنتاج السلع الأساسية وتجارتها.

٧٨ - وأضافت قائلة إن منغوليا تولي أولوية عليا لتطوير قطاع سلعها الأساسية حيث يعتمد البلد بصورة كبيرة على عدد قليل من السلع الأساسية في الصادرات والواردات على حد سواء. وتتمثل أصناف صادراته الرئيسية في منتجات الكشمير والتعدين، وفي الدرجة الأولى النحاس والذهب، في حين يهيمن النفط على الواردات. وبناء عليه، كان أثر اتجاهات أسعار السلع الأساسية في الآونة الأخيرة، مع زيادة في أسعار الفلزات والنفط على حد سواء، متفاوتا. ومع ذلك، حاولت الحكومة تحويل إيرادات الصادرات الناتجة عن الزيادات في أسعار الفلزات في الآونة الأخيرة إلى مكاسب إئتمانية باعتماد تدابير سريعة الأثر لتخفيف حدة الفقر وإدراج الدخل، في إطار أهدافها الإئتمانية الوطنية للألفية. والإدارة المسؤولة عن الموارد الطبيعية التي تركز على التنمية الطويلة الأجل ستظل ذات أولوية رئيسية.

٧٩ - واختتمت قائلة إن الحكومة اتخذت عددا من الخطوات لتوسيع نطاق أسواق صادرات السلع الأساسية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي لقطاع التعدين، بما في ذلك الالتزام بتنفيذ مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية التي صُممت لزيادة الصراحة بشأن الأوضاع المالية المحيطة بالاستثمارات في صناعات التعدين. وبالإضافة إلى ذلك،

وتخفيف حدة الفقر. غير أن كثيرا من البلدان النامية، باعتمادها على السلع الأساسية في تجارتها، لم تتمكن من الاستفادة بالكامل من الاتجاهات الإيجابية الحالية. ويبقى هناك الكثير لتفعله الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، عن طريق تقديم المساعدة التقنية دعما لتطوير السياسات وبناء القدرات، ولا سيما من أجل تمكينها من التكيف مع متطلبات توسيع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٧٥ - واستطردت قائلة إنه لا تزال الحاجة تدعو إلى تنفيذ عدد من التوصيات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل الهامة الصادرة عن اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وهذه التوصيات تشمل مجالات هامة من قبيل خطط التمويل التعويضي، وبناء القدرات لتحسين الإمدادات، وتقاسم الخبرات في السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية، وبناء المؤسسات في مجال الإدارة المالية لإيرادات السلع الأساسية، والإدارة القائمة على السوق لمخاطر الأسعار وتنويع القدرة الإنتاجية.

٧٦ - واسترسلت قائلة إن كثيرا من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تفتقر إلى القدرة على الاستفادة من منافذ السوق الممكنة. ولذلك ينبغي أن يشكل تقديم الدعم لتعزيز قدرة العرض في قطاع السلع الأساسية جزءا لا يتجزأ من المساعدة الدولية لتلك البلدان. وهذا الدعم ينبغي أن يشمل الدعم على مستوى السياسات لرسم وتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والتدابير اللازمة لتحقيق التنمية والتنويع القائمين على السلع الأساسية، وتحسين قدرات البحث والتطوير المحلية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل بلد على حدة وإمكانياته. وينبغي أن تصبح قضايا السلع الأساسية جزءا صريحا في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

أسعاراً مرتفعة في أسواق العالم. ولذلك يدعو وفد بلده إلى تنفيذ خطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية، وإنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية المقترحة واعتماد مبادرات أخرى لحل مشاكل تجارة السلع الأساسية. ويرحب بالمبادرات الأخيرة لإصلاح عملية صنع القرار المالي والاقتصادي على الصعيد الدولي. ولا يمكن أن تنجح سياسات الاقتصاد الكلي إلا إذا كان هناك تساوq وإنصاف في الإدارة العامة للنظام المالي الدولي.

٨٣ - السيد كابوما (زامبيا): قال إن الجهود الوطنية ينبغي أن تكمل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، ويجب أن تواصل البلدان النامية تنفيذ سياسات متعلقة لإدارة الاقتصاد الكلي وخطط تنمية لا تكون لصالح الفقراء فحسب بل تهدف أيضا إلى الاستفادة من الفرص الخارجية.

٨٤ - واستطرد قائلاً إن الجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالالتزامات للبلدان النامية جديدة بالثناء، وامتدح مجموعة الثمانية لسياساتها المتعلقة بإلغاء الديون، وهي مبادرة استفادت منها زامبيا. وستذهب المدخرات المتجمعة في طريق طويل نحو معالجة التحديات التي تواجه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥ - وأردف قائلاً إنه عن طريق تحسين إدارة الاقتصاد الكلي، أحرزت زامبيا تقدماً في تنفيذ التزاماتها بموجب برنامج عمل بروكسل. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة متوسطها ٤,٧ في المائة، أدت إلى تحقيق دخل إيجابي للفرد، وانخفض مستوى التضخم إلى رقم واحد في عام ٢٠٠٦. وانخفض الإقراض المحلي للحكومة، مما أسهم في انخفاض أسعار الفائدة وكان بمثابة عامل حفاز لاستثمار القطاع الخاص. وارتفعت الصادرات بنسبة ١٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ ونمت الصادرات غير التقليدية بمتوسط سنوي بلغت نسبته ١٨ في المائة.

يجري اتخاذ تدابير متعلقة بالسياسة العامة للحد من اعتماد البلد على صادرات عدد قليل من السلع الأساسية، عن طريق التنوع، وتحسين تجهيز السلع الأساسية الأولية وزيادة حصة المنتجات الزراعية في صادراته.

٨٠ - السيد غودو (كينيا): أعرب عن أسفه لأنه، منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، لم يتحقق إلا القليل جدا من ناحية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة، والديون الخارجية والسلع الأساسية. وما زالت البلدان النامية تصارع الفقر المدقع ومشاكل التخلف الأخرى، بما في ذلك البطالة وعبء الديون.

٨١ - واستطرد قائلاً إن شركاء التنمية، عندما يوفون بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي أن يؤكدوا على المنح وليس القروض، وينبغي توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأولويات والاحتياجات التي تحددها البلدان النامية ذاتها. وتحويل الموارد الشحيحة من تمويل الهياكل الأساسية والنفقات الاجتماعية إلى التزامات خدمة الديون يعرقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية.

٨٢ - وأردف قائلاً إنه في مجال التجارة الدولية، تدعو الحاجة إلى إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالزراعة، والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعالج في الإتفاقات المقبلة مصادر القلق الحقيقية للبلدان النامية فيما يتعلق بتآكل الأفضليات. ولا يحصل جميع البلدان على فوائد متساوية من الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، لأن الفائدة الفعلية تتوقف على تكوين صادرات السلع الأساسية. ومعظم البلدان النامية تصدر منتجات حام أو شبه مجهزة لا تجتذب

٨٦ - ومضى قائلاً ومع ذلك، تحتاج زامبيا إلى بذل جهد أكبر لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار، وتعزيز تسهيل وتنويع الصادرات، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية الاقتصادية، وبصفة عاجلة، تحسين قدرة الموارد البشرية. وستعمل الحكومة أيضاً على دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية، وتحسين إدارة المعونة وإصلاح الأضرار البيئية، والقيام في الوقت ذاته بضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وزيادة تخفيض ديون زامبيا الخارجية.

٨٧ - واحتتم قائلاً إن الاتجاه آخذ في التزايد في أسعار النفط وتعليق جولة الدوحة يدعوان للأسف. فالتجارة تقوم بدور حفاز في تعزيز تنمية القطاع الخاص، الذي يخلق بدوره فرص عمل ويخفف حدة الفقر. وللخروج من الفقر وتحقيق تنمية لها معناها، يجب أن تضع البلدان النامية سياسات واستراتيجيات وموارد تستهدف الفقراء وخلق الثروة. وفي الوقت ذاته، يجب أن يفهم شركاء تنميتها بالالتزامات التي تعهدوا بها في مختلف المحافل الدولية.

٨٨ - السيدة عثمان (السودان): قالت إن مجموع الديون الخارجية على بلدها بلغ ٢٧,٧ بليون دولار، ويمثل الرصيد التقديري للديون ما يبلغ متوسطه في السنوات الثلاث ٦٩٠ في المائة من صادرات السلع والخدمات. ومثل مجموع الديون الخارجية ٨٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، نزولاً من ٣٩٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وتؤدي التزامات خدمة الديون المفرطة إلى الحد من قدرة السودان على الوفاء بمدفوعاته وأدت إلى تراكم المتأخرات. وأدى كذلك عبء الديون إلى عرقلة جهود السودان للوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام المتعلق بدارفور، مما قوض بصورة خطيرة الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة الإعمار، والإصلاح والتوطين، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج، فضلاً عن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٨٩ - ومضت قائلة إن السودان نفذ، مع ذلك، طائفة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقام بتحرير التجارة، والخصخصة وإصلاحات مصرفية. وأسفرت الإدارة السليمة للميزانية وزيادة إيرادات عن تخفيض هائل في التضخم من ١٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وكان هناك نمو مقابل في الناتج المحلي الإجمالي، من ٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ما يربو على ٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتحققت جميع تلك الإصلاحات بدون دعم مالي دولي.

٩٠ - واحتتمت قائلة إن السودان يقوم بوضع اللمسات النهائية للمرحلة الأولى من ورقة استراتيجيته لتخفيف حدة الفقر، ولكنه واجه تحديات متضاربة، بما في ذلك الشاغل المقدم على غيره والمتمثل في إعادة السلام، وبناء القدرة المؤسسية وتحسين التنسيق مع البلدان الشريكة. وعلاوة على ذلك، ورغم السياسات الاقتصادية السليمة التي اعتمدها الحكومة، فإنها لم تستفد من أي مبادرة لتخفيف عبء الديون. ونظراً لأن تخفيف عبء الديون يمكن أن يحرر الموارد ويخفف الصعوبات الاقتصادية، لا يمكن أن تكون هناك مبالغة في التأكيد على دوره في تحقيق السلام الدائم، والتنمية، ومنع التراجع. ويجدد السودان دعوته للمجتمع الدولي للإسراع بالجهود الرامية إلى إلغاء ديونه، وحذف المشروعات المتعلقة بتلك العملية.

٩١ - السيد تون (ميانمار): وافق على أن إصلاح البنين المالي الدولي ضروري لتعزيز صوت البلدان النامية واشتراكها النشط في صنع القرار في منظومة بريتون وودز. وقال إن نمط مشروطيات الإقراض مازال مثيراً للقلق. والمبادئ التوجيهية الجديدة لصندوق النقد الدولي خففت بعض الشيء من هذا القلق، ولكن تطبيق البنك الدولي للمشروطيات مازال مقلقاً. وينبغي أن تعطي المؤسسات المالية الدولية للبلدان مجالاً كافياً

مؤسسات بریتون وودز والمؤسسات الاقتصادية والمالية الأخرى.

٩٦ - واستطرد قائلاً إن بابوا غينيا الجديدة تتمتع بسجل جيد في خدمة التزاماتها المتعلقة بالديون. وفي الآونة الأقرب عهداً، ساعدتها المكاسب الآتية من إرتفاع أسعار السلع الأساسية في القيام بتسديداتها، مع أن استخدام الموارد الشحيحة في تلك الأغراض يحول رؤوس الأموال التي تمس الحاجة إليها من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتطوير الهياكل الأساسية، وتوفير خدمات الصحة، والتعليم وغيرها.

٩٧ - واختتم قائلاً إن بابوا غينيا الجديدة تؤيد الأخذ بنهج ابتكارية للبلدان النامية، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك مبادرات مبادلة الديون، والمبادرات المالية القائمة على المنح، والمقترحات الرامية إلى معالجة أزمة الديون التي تواجهها البلدان النامية.

٩٨ - السيد بلاس (الفلبين): قال إن سداد الديون يشكل تحدياً للبلدان النامية في محاولاتها تنفيذ استراتيجيات تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي. وأورد ارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف والأحداث غير المتوقعة من بين المخاطر التي يمكن أن تخلق شذائاً للبلدان الواقعة في دائرة الديون. والبلدان التي تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها بالسداد تواجه معضلة التخلف عن الدفع أو فقدان السيادة الاقتصادية.

٩٩ - واختتم قائلاً إنه ينبغي وضع إطار قانوني لتحديد مصير البلدان العاجزة عن سداد الديون، على نحو يعيد هيكله الديون بطريقة عادلة، وفعالة وسريعة، مشيراً، على سبيل المثال، إلى تقاسم المخاطر، والمصادر الابتكارية للتمويل والاقتراض المتحفظ التي تؤكد أهمية تعبئة الموارد المحلية.

للتحرك في السياسات ومرونة، وحرية تسترشد بأوضاعها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٩٢ - وفي معرض إشارته إلى أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية قد ازداد بنسبة ٣١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، وبعد أن رحب بالقرارات المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن تخفيف عبء الديون وإلغائها، كرر تأكيد موقف حكومته بشأن الصلة بين القدرة على تحمل الديون والقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وقال إن تحسين سبل وصول الصادرات إلى الأسواق من البلدان النامية والتدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية يتسمان بأهمية بالغة للقدرة على تحمل الديون.

٩٣ - ومضى قائلاً إن تعليق المفاوضات التجارية في الدوحة سيؤخر الأمل في حدوث تحسينات في السوق العالمية للمنتجات الزراعية، التي يعتمد عليها بشدة كثير من البلدان النامية. ولما كان من الضروري اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لحل مشكلة ضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها، كان من دواعي تشجيعه أن الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية الدولية قد انتعش وبلغت قيمته إلى ١٨٧ في عام ٢٠٠٦، بعد انخفاض حاد في الفترة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣.

٩٤ - واختتم قائلاً إن البلدان النامية تدرك مسؤوليتها عن تنميتها، ولكن تنفيذ التزام الشراكة العالمية هام أيضاً في مساعدة البلدان على تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين.

٩٥ - السيد تامبو (بابوا غينيا الجديدة): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يضمن أن تكون النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية مفتوحة، وعادلة وشاملة. ويساور بابوا غينيا الجديدة قلق بالغ بسبب عدم إحراز تقدم في إصلاح البنية المالية الدولي من أجل جعل البلدان النامية شركاء فاعلين في صنع القرار الاقتصادي وعمليات وضع القواعد في

١٠٠ - السيد لورانس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرى أن تدفقات الموارد الخارجة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو علامة إيجابية ينبغي امتداحها، وليست مشكلة. وأحد أكثر التعليلات شيوعاً هو أن التدفق الخارج يشير إلى سداد الدين. وثمة تعليل أكثر إثارة للقلق، ولكن يمكن تفهمه، هو أن القطاع المالي المحلي للبلدان النامية لم يوفر مستوى الاستقرار والشفافية المطلوب للاحتفاظ بالاستثمار وجذب استثمارات جديدة. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، تولدت تلك التدفقات نتيجة تنامي الصادرات وارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية غير النفطية؛ وبعض البلدان التي اعترضت على هذه الظاهرة استفادت في الواقع من ارتفاع أسعار النفط.

١٠١ - واختتم قائلاً إن الدول الأعضاء ينبغي أن تهيئ بيئة مساعدة للتنمية، وهي شرط أساسي لتعبئة الموارد المالية المحلية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تجعل الدول نفسها مرنة أمام المخاطر المالية بالمحافظة على سياسات اقتصادية كلية سليمة وقطاع مالي قوي.

تنظيم الأعمال

١٠٢ - السيدة بلاينر (أمينة اللجنة): أعلنت إنشاء "لوتس كويك بليس"، وهو مكان عمل مأمون، وقائم على الإنترنت للتعاون بين أعضاء اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.